الأمم المتحدة

A/72/868

الجمعية العامة

Distr.: General
21 May 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار **إبراهيموف**
السفير
الممثل الدائم

300518 290518 18-08159 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

معلومات عن التدابير المتخذة لضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقا لتشريعات جمهورية أوزبكستان ومعايير العمل الدولية

منذ الاستقلال، يعزز أساسٌ من المعايير والتشريعات التي وضعت بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي وقواعده الضمانات اللازمة لحماية حقوق العمل للمواطنين.

وقد صدقت أوزبكستان، بوصفها عضوا في منظمة العمل الدولية، على ١٤ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات ذوات الأرقام ٢٩ و ١٠٥ و ١٣٨ و ١٨٢، التي تحظر عمل الأطفال والعمل القسري. وتدرج أحكام هذه الاتفاقيات في دستور جمهورية أوزبكستان، الذي يكرس حق كل شخص في العمل، وحرية اختيار المهنة، وظروف العمل العادلة، والحماية من البطالة، وحظر العمل القسري.

وتحظر التشريعات الوطنية بشدة عمل الأطفال والعمل القسري، بما في ذلك الإكراه على العمل عن طريق التهديد بأي شكل من أشكال العقاب، بما في ذلك استخدامه كأداة للحفاظ على الانضباط في العمل. ويستوجب العمل القسري من أي نوع كان فرض عقوبات إدارية.

وإذ تتقيد أوزبكستان بدقة بالتزاماتها الدولية وتؤكد من جديد تصميمها على حظر الظواهر من قبيل عمل الأطفال والعمل القسري، فهي منفتحة على التعاون الدولي البناء في هذا الصدد.

وييسر الحوار المباشر بين حكومة أوزبكستان ومنظمة العمل الدولية وضع الهياكل التنظيمية والقانونية في هذا المجال. وما فتئت الحكومة تنفذ بصورة منهجية، من خلال العمل مع منظمة العمل الدولية، البرنامج القطري للعمل اللائق للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويجري حاليا اتخاذ خطوات من أجل إدراج معايير العمل الدولية، على مراحل، ضمن القانون الوطني وممارسات إنفاذ القانون.

وقد أنشئ مجلس تنسيق معني بعمل الأطفال والعمل القسري وهو يعمل بفعالية. ومن أجل تطوير التعاون مع منظمة العمل الدولية وتنفيذ مبادئ قانون العمل الدولي، تطبَّق مجموعة من التدابير، وتنظم سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية والموائد المستديرة.

ومن خلال تنفيذ تدابير ثابتة، تحقَّق عدد من النتائج الإيجابية من حيث التقيد بمعايير العمل الدولية وقواعده. وقد تم القضاء بالكامل على عمل الأطفال؛ وتبذل حاليا جهود وتُنشأ آليات تنفيذية لحظر العمل القسري ونبذه. ولم تُدرَج أوزبكستان، بفضل الإنجازات التي حققتها، في قائمة الدول التي تبدي أوجه قصور جسيمة فيما يتعلق بالتقيد باتفاقيات منظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من التدابير المنفذة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل تلك التدابير متكاملة ومتسقة. وفي بعض الأحيان، أدى مستوى النشاط غير المرضي للكيانات الحكومية والكيانات الأخرى فيما يتعلق بإبلاغ المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالجهود الواسعة النطاق المبذولة في أوزبكستان لضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين إلى بروز رأي عن الحالة يفتقر إلى الموضوعية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عقبة كبيرة تعترض سبيل منع العمل القسري وإلغائه تتمثل في سوء تنفيذ السلطات الحكومية التنفيذية والإدارية على المستوى المحلي للحملات الإعلامية الرامية إلى تلبية احتياجات العمل الزراعي الموسمي والخدمات المجتمعية الأخرى، والجهود غير المنظمة بصورة كافية، وعدم المعرفة بتشريعات العمل من جانب قادة المنظمات والكيانات والمشاريع الزراعية التجارية ومزارع الدهقان.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص واتباع نهج جديد كليا من أجل زيادة مستوى الميكنة في الزراعة؛ واستخدام التكنولوجيا الزراعية الجديدة وتطبيق معايير التنمية المستدامة المعاصرة في زراعة القطن؛ وضمان التنمية التطلعية واعتماد واستخدام الابتكارات وأوجه التقدم العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في الزراعة وتربية الأحياء المائية؛ واعتماد واستخدام الطرق الفعالة لإدارة العمل الزراعي الموسمي والحوافز المادية للعمال؛ وتحسين المهارات المهنية ذات الصلة للمديرين.

وقد أدت الحالة الراهنة والحاجة إلى زيادة الرقابة البرلمانية والعامة إلى إنشاء لجنة برلمانية معنية بضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين (في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧). وهي تتألف من أعضاء في المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ التابعَين للمجلس الأعلى، وممثلين للمنظمات غير الحكومية غير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني، وتتولى مسؤوليات محددة متصلة بحقوق العمل المكفولة للمواطنين، بالتعاون الوثيق مع مجلس التنسيق المعني بعمل الأطفال والعمل القسري.

وقد كلّفت اللجنة البرلمانية باتخاذ الإجراءات التالية من أجل السعي إلى التنفيذ الكامل لتشريعات أوزبكستان واتفاقاتها الدولية فيما يتعلق بحقوق العمل المكفولة للمواطنين، وتعزيز التدابير الرامية إلى منع وإلغاء خطر أي شكل من أشكال عمل الأطفال أو العمل القسري، وإبلاغ المجتمع الدولي الأوسع بمعلومات موثوقة عن الحالة الراهنة:

(أ) اعتماد سلسلة من التدابير لضمان التنفيذ غير المشروط لتشريعات أوزبكستان المتعلقة بضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بمنع وحظر استخدام عمل الأطفال أو العمل القسري، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في البرنامج القطري للعمل اللائق للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠؛

(ب) إنشاء رقابة برلمانية وعامة لمكافحة انتهاكات حقوق العمل المكفولة للمواطنين من جانب الهيئات الحكومية والشركات والمؤسسات والكيانات والأفراد؛

(ج) استخدام جميع أشكال الرقابة البرلمانية والعامة من أجل ضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين، وفقا لتشريعات أوزبكستان واتفاقاتها الدولية؛

(د) اتخاذ إجراءات مشتركة مع السلطات الحكومية التنفيذية والإدارية على الصعيد المحلي من أجل زيادة مساءلة مسؤولي الهيئات الحكومية والكيانات الأخرى عن التقيد بحقوق العمل للمواطنين، وعن التنفيذ في الوقت المناسب للبرنامج المتعلق بإيجاد فرص العمل وإدماج السكان في القوة العاملة؛

(هـ) إجراء استعراضات منتظمة لفعالية الإجراءات التي تتخذها القيادات الحكومية والسلطات الاقتصادية، والهيئات الحكومية المحلية والكيانات الأخرى لتنفيذ التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية التي تضمن حقوق العمل المكفولة للمواطنين؛

(و) إجراء دراسات على الصعيد المحلي للمشاكل وأوجه القصور المرتبطة بتنفيذ القوانين التي تضمن حقوق العمل المكفولة للمواطنين؛

(ز) إجراء عمليات جرد للتشريعات الحالية؛ ووضع مقترحات محددة لتحسين التشريعات التي تضمن حقوق العمل المكفولة للمواطنين، بوسائل من قبيل تنفيذ معايير العمل الدولية والتصديق عليها؛

(ح) الاضطلاع بحملات توعية واسعة النطاق على الصعيد المحلي من أجل ضمان استدامة المكاسب المحققة في مجال ضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء أهمية الجهود المبذولة على الصعيد المحلي لضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين، وامتثالا للتوصيات المقدمة، أنشأ المجلس الأعلى لجمهورية كراكالباكستان ومجلس نواب شعب مدينة طشقند لجنتين محليتين لهذا الغرض.

واتخذت سلسلة من التدابير لضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية.

وكُلّفت حكومة أوزبكستان باتخاذ إجراءات متضافرة من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) اعتماد آليات السوق والابتكارات وأوجه التقدم العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. والهدف من ذلك هو جعل الزراعة أكثر كفاءة وربحية وزيادة الميكنة من خلال تدابير تشمل زيادة استخدام الآلات في قطاف القطن. وستطبق هذه التدابير أيضا على النشاط الزراعي الموسمي؛

(ب) تحسين استخدام التكنولوجيا الزراعية القائمة والجديدة؛ وتطوير اختيار أصناف القطن الملائمة للقطاف الآلي واستخلاص أقصى قدر من المنافع من الميكنة؛

(ج) تحديث القدرات الحالية في مجال الزراعة، من أجل تحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي؛

(د) وضع استراتيجيات لتطوير الزراعة في أوزبكستان، مع مراعاة التغيرات والتنوع في القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي، من أجل الحصول على موارد الاستثمار المباشر، والائتمان الأجنبي والتعاون التقني؛

(هـ) وضع مجموعة متنوعة من الحوافز الاقتصادية للعمال الموسميين ووضع مقترحات لتحسين علاقات العمل في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، حُثّت المنظمات غير الحكومية غير الربحية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على اتخاذ الإجراءات التالية الموصى بها:

(أ) تكثيف الجهود الرامية إلى اعتماد الإشراف العام على الامتثال للقانون الدولي والتشريعات الوطنية التي تضمن حقوق العمل المكفولة للمواطنين من جانب السلطات الحكومية التنفيذية والإدارية على الصعيد المحلي، ومن جانب الشركات والكيانات والمؤسسات والمشاريع الزراعية التجارية؛

(ب) تنظيم حملة توعية عامة واسعة النطاق واعتماد آليات لجمع آراء الجمهور؛ واعتماد تدابير تنفيذية لممارسة ضغط الأقران على الأفراد المتورطين في ارتكاب انتهاكات لقانون العمل واقتراح سبل على السلطات المختصة لمحاسبة هؤلاء الأفراد.

وسيقوم مكتب المدعي العام لأوزبكستان بالرصد الدقيق لتنفيذ التشريعات الوطنية التي تضمن حقوق العمل المكفولة للمواطنين، بما في ذلك التشريعات التي تمنع وتحظر استخدام أي شكل من أشكال عمل الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للتقيد بالقواعد والتشـــريعات القائمة في ســـياق الزراعة الموسمية وغيرها من الخدمات المجتمعية.

وتُنشر معلومات عن أنشطة اللجنة البرلمانية على نطاق واسع في وسائط الإعلام.